ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2020) Vol 11 (10) : 52-74
https://doi.org/10.25130/jis.20.11.10.3

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN:2073-1159 *(Print)* *E-ISSN*: 2663-8800 *(Online)*
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL
Journal Homepage: http://jis.tu.edu.iq

ISJ

The Theory of Reasons and Causes Between Mu'tazila and Ash'ari -A Comparative Study-

Dr. Atshan Yassin Thamer *

College of Basic Education , Sharqat , Tikrit University - Iraq .

KEY WORDS:

Causation, cause, the position of speakers, response to the theory of causation, excessive causation theory .

ARTICLE HISTORY:
Received:11 / 10 /2020
Accepted: 14 /10 / 2020
Available online:27 /12 /2020

ABSTRACT

This research revolves around the theory of reasons and causes between Mu'tazila and Ash'ari. I have chosen two teams from the speakers: Mu'tazila and Ash'ari as examples of the applications of this theory, because they are located on opposite sides. From the opinion of the Mu'tazilites, they make the connection between the reasons and the causes, obligatory, as they do not separate from each other. On the contrary Ashari state that the connection is normal, and the reasons work when the cause is not with it, and a difference between working with it and working with it. Each statement ineludes religious traces. Some of them are dealing with the creation of peoples actions.

ISLAMIC SCIENCES JOUrRNAL (ISJ ISLAMIC SCIENCES JOUrRNAL (ISJ)

* *Corresponding author: E-mail*: dr.atshanalthamer@tu.edu.iq

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2020) Vol 11 (10) : 52-74
https://doi.org/10.25130/jis.20.11.10.3

نظرية الأسباب والمسببات بين المعتزلة والأشاعرة –دراسة مقارنة–

م.د. عطشان ياسين ثامر
كلية التربية الأساسية– الشرقاط , جامعة تكريت– العراق.

الخلاصة:

فهذا البحث يدور حول نظرية الأسباب والمسببات بين المعتزلة والأشاعرة ، وقد اخترت من المتكلمين فرقتين هما : المعتزلة والأشاعرة بوصفهما نموذجان على تطبيقات هذه النظرية، وذلك لأنهما يقعان على طرفي نقيض ، فالمعتزلة يجعلون من الترابط بين الأسباب والمسببات الزامياً بحيث لا تنفك الأسباب عن المسببات ، والأشاعرة بالنقيض من رأي المعتزلة يجعلون الترابط عادياً فالأسباب تعمل عند المُسبِّب لا به ، وفرق بين أن تعمل عندها وبين أن تعمل بها ، وكلُّ قول من الأقوال يترتب عليه آثار عقدية منها ما يتعلق بخلق أفعال العباد.

الكلمات الدالة: السببية , العلة, موقف المتكلمين, رد نظرية السببية, الإفراط في نظرية السببية .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المتقين وخاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبة وسلم ....وبعد.

فالسببية هي ضرورة عقلية فطرية ، كدعاء الخلائق معبودها عند المصائب ، ومن المعلوم أن الأمور الفطرية يدركها العقل إدراكاً لا شك فيه، فالعقل هو شيئاً أكثر من إدراكه الموجودات بأسبابها ، وبه يفترق عن سائر القوى المدركة ، فمن رفع الأسباب فقد رفع العقل.

وهذه الأمور الفطرية **هي** : عبارة عن مقدمات تحصل في ذهن البشر من غير حاجة إلى التصديق بها ، حيث هي بنفسها تثبت صدق ذاتها، ومبدأ السببية مع كونه عقلياً ، فإنه فطري وبديهي أيضاً أما كونه فطرياً ، فإنَّ الصبي لو ضربه ضارب وهو غافل لا يبصره لقال : مَن ضربني؟ فلو قيل له : لم يضربك أحدٌ ، لم يقبل عقله أن تكون الضربة حدثت من غير محدث ، بل يعلم أنَّه لا بد للمخلوق الحادث من خالق ، فإذا قيل : فلان ضربك بكى حتى يضرب ضاربه فكان في فطرته الإقرار[1] ، وإذا قيل عن السببية إنها فطرية، فهذا يقضي بعدم البرهان عليها بالحسِّ، إذ الأمور التي تثبت بالحس لا يمكن تعميمها ، فلابد من البرهان العقلي لهذه العلوم الفطرية الضرورية .

وقد قسمت هذا البحث على ثلاثة مباحث : المبحث الأول: تعريف السببية والفرق بينها وبين العلة: وقد بينت في هذا المبحث تعريف السببية من جهة اللغة والاصطلاح ، ثم بيَّنت الفرق بينها وبين العلة فهناك تقارب بينهما من وجه واختلاف من وجه آخر، فذكرت السبب والعلة في اصطلاح المتكلمين كما بيَّنت ذلك في موضعه ، ثم ذكرت تعريف المعتزلة والاشاعرة للسبب ؛ لأنّهم هم المقصودون بهذا البحث. أمّا المبحث الثاني: فكان في بيان موقف المعتزلة من الأسباب والمسببات والآثار المترتبة على الإفراط في الأخذ بهذه النظرية ، ثم ذكرت موقف الاشاعرة من الأسباب والمسببات. إما المبحث الثالث: فذكرت فيه الآثار المترتبة في رد نظرية الأسباب والمسببات ، وجعل الأسباب تعمل عند المسببات لا بها ، ثم ذكرت الراجح من القولين ، ثم الخاتمة وأهم النتائج . والله ولي التوفيق

(١) ينظر : مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ٥/ ٣٥٨.

المبحث الأول: تعريف السببية والفرق بينهما وبين العلة

المطلب الأول: تعريف السبب لغة واصطلاحا :

أولاً : لغة .

السبب لغة: الحبل[١] . وهو : "كلُّ شيء يتوصل به إلى غيره ، والجمع أسباب, وكلُّ شيء يتوصل به إلى الشيء فهو سبب" [٢] ، فقيل هذا سببٌ، وهذا مسبَّب عن هذا .

قال ابن منظور (ت٧١١هـ) : "وجعلتُ فلاناً لي سبباً إلى فلان في حاجتي ، أي وصلة وذريعة ، وفسر ابن عباس(ﷺ) : الأسباب في قوله تعالى ﴿ مَرْيَمَ طٰهٰ الْأَنْبِيَاءِ الْحَجِّ الْمُؤْمِنُونَ النُّورِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ الْقَصَصِ الْعَنْكَبُوتِ الرُّومِ ﴾[٣] أي تقطعت المودة" [٤] .

قال القرطبي (ت٦٧١هـ) : "الوصلات التي كانوا يتوصلون بها في الدنيا من رحم وغيره ، عن مجاهد ،وأصل السبب الحبل يشدُّ بالشيء فيجذبه ثم جعل كلّ ما جرَّ شيئا سببا" [٥] ويُطلق السبب ويُراد به الطريق[٦] كما في قوله تعالى: ﴿ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ ﴾[٧], وقوله تعالى:﴿ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ ﴾[٨] .

قال ابن كثير (ت٧٧٤هـ) : "قال سعيد بن جبير : أبواب السماوات وقيل طريق السماوات ، وكلُّ ما أدى إلى شيء فهو سببه" [٩].

فالسبب يتعدّد معناه بحسب سياق الكلام ، فقد يكون : حسياً كالحبل . وقد يكون معنوياً كالعلم .

والحاصل أن الناظر إلى تعريف السبب عند اللغويين يجد أنه وسيلة من الوسائل التي يتوصل بها إلى المطلوب , من غير أن يكون وسيلة كافية في تحقيق المُسبِّب استقلالا

---

(١) الصحاح، الجوهري ، مادة : سبب (١٤٥/١) ، المصباح المنير ، الفيومي (٤٠٠/١) .

(٢) لسان العرب ، مادة : سبب (٤٥٨/١) ينظر: مختار الصحاح ، مادة : سبب (١١٩).

(٣) (البقرة : ١٦٦).

(٤) لسان العرب ، مادة : سبب (٤٥٨/١) ، ينظر : النهاية في غريب الحديث ، الجزري ، ٢/٣٢٩.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٠٦/٢.

(٦) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (١٨/ ١٠١)، الكشف والبيان أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي/١٩٢/٦ .

(٧) (الكهف: ٨٩) .

(٨) (غافر: ٣٧).

(٩) تفسير ابن كثير ٢٤٤/٢.

مع العلم أنّ له الأثر الجزئي في ظهور المسبب , وليس هو مجرد اقتران لا تأثير له .

ثانيا : اصطلاحاً .

يطلق المتكلمون من الأصوليين الكلام على السبب ويريدون به العلة , وكذلك في إطلاق العلة على السبب أيضاً . والعلاقة التي تربط شيئا بآخر تسمى علاقة سببية , لكن الرابط بين السبب والمُسبّب محل اختلاف بين المتكلمين تبعاً لمدى تأثير السبب في المسبب , وبيانه على النحو الآتي :

(أ) السبب عند الأشاعرة :

والسبب في اصطلاح المتكلمين من الأشاعرة كما عرفه الجرجاني (ت٣٦٥هـ) : "عبارة عما يكون طريقا للوصول إلى حكم غير مؤثر فيه"[١] .

فليس للسبب تأثير في مسببه , بل العلاقة بينهما علاقة اقترانية لا تأثيرية .

وفي هذا المعنى يعرف الغزالي (ت٥٠٥هـ) السبب بأنه ما يحدث عنده الشيء لا به , فيقول : "وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ السَّبَبِ مُشْتَرَكٌ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ، وَأَصْلُ اشْتِقَاقه مِنْ الطَّرِيقِ وَمِنْ الْحَبْلِ الَّذِي بِهِ يُنْزَحُ الْمَاءُ مِنْ الْبِئْرِ، وَحَدُّهُ مَا يَحْصُلُ الشَّيْءُ عِنْدَهُ لَا بِهِ فَإِنَّ الْوُصُولَ بِالسَّيْرِ لَا بِالطَّرِيقِ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ الطَّرِيقِ٠٠٠،مَا يُطْلَقُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُبَاشَرَةِ، إذْ يُقَالُ: إنَّ حَافِرَ الْبِئْرِ مَعَ الْمُرْدِي فِيهِ صَاحِبُ سَبَبٍ، وَالْمُرْدِي صَاحِبُ عِلَّةٍ، فَإِنَّ الْهَلَاكَ بِالتَّرْدِيَةِ لَكِنْ عِنْدَ وُجُودِ الْبِئْرِ فَمَا يَحْصُلُ الْهَلَاكُ عِنْدَهُ لَا بِهِ يُسَمَّى سَبَبًا" [٢] , ويقول أيضاً في تعريفه للسبب أنه : "عبارة عما يحصل الحكم عنده لا به . ولكن ولكن هذا يحسن في العلل الشرعية ، لانهالا توجد الحكم لذاتها ، بل بإيجاد الله تعالى ولنصبه هذه الأسباب علامات لإظهار الحكم . فالعلل الشرعية في معنى العلامات المظهرة , فشابهت ما يحصل الحكم عنده" [٣].

وقال الآمدي (ت٦٣١هـ) : "السبب كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعي على كونه معرفا لحكم شرعي" [٤]. فبين الآمدي في تعريفه , أن السبب عبارة عن أمارة , وعلامة , يعرف بها الحكم الشرعي دون أن يكون له تأثير في مسببه . فيلاحظ أن

---

(١) التعريفات، ١ /١٥٤.

(٢) المستصفى في علم الأصول ، الغزالي (١/٧٥).

(٣) المصدر نفسه ،(١ /٧٥).

(٤) الأحكام للآمدي ، ١ /١٢٧ . ينظر : حاشية العطار على جمع الجوامع ، ١/ ١٣٤.

الأشاعرة في تعريفاتهم للسبب سواء كان في كتب الكلام , أو الأصول فإنهم يربطون ذلك بمعتقدهم في عدم تأثير السبب في مسببه .

(ب) السبب عند المعتزلة:

يذهب المتكلمون من المعتزلة إلى القول بتأثير الأسباب في مسبباتها ، فالسبب يوجب المسبب بناء على العلاقة الطبيعية بين السبب والمسبب . وفي هذا المعنى يقول القاضي عبدالجبار:

"إنّ الأصل في السبب أنّه يوجب المُسبّب إذا احتمله المحل" [١].

ويقول أيضا : "إنّ السبب إنّما يوجب المسبب متى كان المحل محتملاً له , ووجد على الوجه الذي من حقه أن يولده"[٢] . ضاربين لذلك بعض الأمثلة من الأسباب الكونية , كالنار في إحراقها, وسكين في حزِّ الرقبة ونحو ذلك .

وأمّا السبب في اصطلاح الفقهاء والأصوليين :فهو "الأمر الذي جعله الشرع أمارة لوجود الحكم وجعل انتفاءه إمارة على عدم الحكم" [٣] .

ويمكن القول أن السبب هو : "عبارة عمّا يكون طريقا للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه، وقيل : ما يكون طريقا إلى الشيء من غير أن يُضاف إليه وجود ولا وجود" [٤].

وقيل : "ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته" [٥].

ممّا تقدم يُلاحظ أن بين المعنى اللغوي والاصطلاحي تقارب فكلاهما يأتي بمعنى الطريق الموصل إلى شيء آخر.

المطلب الثاني: الفرق بين السبب والعلة :

لا شكّ في أنَّ هناك فرقاً بين السبب والعلة من جهة الاصطلاح اللغوي ، ومن جهة الاصطلاح الكلامي ، ومن جهة الاصطلاح الفقهي ، ومن جهة الاصطلاح الأصولي

---

(١) المغني ٨/ ١٦٩.

(٢) المصدر نفسه ٨/ ١٦٩.

(٣) الموافقات ١/ ١٨٧ وما بعدها.

(٤) الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م ، ٥٠٣/١.

(٥) كشف القناع عن متن الإقناع ، البهوتي : منصور بن يونس بن إدريس ، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ ، (٤/ ٤٠٤) ينظر : الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي السبكي : علي بن عبد الكافي، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٤هـ ، (٢٠٦/١) ،الفواكه الدوائي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني أحمد بن غنيم بن سالم المالكي، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ ،(١١٤/١).

، والذي يهمنا هنا هو الفرق بينهما من جهة الإصطلاح اللغوي ومن جهة الاصطلاح الكلامي ، فموضوع البحث هو السبب عند المتكلمين وأثره على الفكر العقائدي عندهم ، لذلك خصصت الكلام عليه .

اولاً:- الفرق بين السبب والعلة من جهة الاصطلاح اللغوي:

ذكرت أن السبب يأتي بمعنى الحبل ، وكل شيء يتوصل به إلى غيره فهو سبب ، قال الرازي (ت ٦٦٦هـ) : "والسّببُ: الحبل وكلُّ شيء يتوصل به إلى غيره وأسبابُ السماء نواحيها"[١]. وبينا أن السبب كل شيء يتوصل به إلى غيره ، والجمع أسباب وقوله تعالى" ﴿ الطَّارِقِ الأَعْلَى الْغَاشِيَةِ الْفَجْرِ الْبَلَدِ الشَّمْسِ اللَّيْلِ الضُّحَى الشَّرْحِ التِّينِ الْعَلَقِ الْقَدْرِ الْبَيِّنَةِ الزَّلْزَلَةِ الْعَادِيَاتِ الْقَارِعَةِ التَّكَاثُرِ الْعَصْرِ الْهُمَزَةِ الْفِيلِ قُرَيْشٍ الْمَاعُونِ ﴾ [٢]" معناه : مَن كان يظن أن لن ينصر الله سبحانه محمداً(ﷺ) حتى يظهره على الدين كلّه فليمت غيظاً وهو معنى قوله تعالى{ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ} : "والسبب : الحبل ، السماء : السقف"[٣].

ومن هذا نخلص إلى أن مادة السبب في لغة العرب تدور حول معنى: الواسطة, والوسيلة التي يتوصل بها إلى الشيء.

تعريف العلة في اللغة :

قال الرازي : "العللُ الشرب الثاني يقال عللْ بعد نهلَ و غلّة أي سقاه السُقية الثانية"[٤].

ومن معاني العلة : المرض ، قال ابن منظور : "والعلة : المرض ، علْ يعلّ ، واعتلّ أي : مرض"[٥].

وبعد تعريف كل منهما يتبيّن لنا أن هناك فرقاً بين المعنيين اللغويين ، وقد أكّد هذا الأمام بدر الدين الزركشي بقوله : "أما اللغوي فقال أهل اللغة : السبب ما يتوصل به إلى غيره ولو بوسائط ، ومنه سمّي الحبل سبباً ، وذكروا للعلة معاني يدور القدر المشترك فيها على أنها تكون أمراً مستمداً من أمر آخر ، وأمراً مؤثراً في آخر" [٦].

---

(١) مختار الصحاح للرازي ، باب السين ٣٢٦/١.

(٢) (الحج ١٥).

(٣) البحر المحيط لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ، تحقيق عبد الستار أبو غدة ، ط، وزارة الشؤون الإسلامية الكويتية الثانية ١٤١٣هـ ،١٤٧/٧.

(٤) مختار الصحاح للرازي. باب العين ٢١٦/١.

(٥) لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم ، ط، الحديث القاهرة ١٤٢٣هـ .

(٦)التحبير شرح التحرير لعلاء الدين علي بن سليمان المراوي الحنبلي ، تحقيق أحمد السراج ، ط، الراشد الأولى ١٤٢١هـ.

وكما أن هناك فرقاً في اللغة من جهة تعريف كل منهما ، فإنّ هناك فرقاً أيضاً من جهة الإطلاق والاستعمال حيث نجد أئمة النحو يفرقون بينهما فاستخدموا التعليل ، والسببية بمعنيين متغايرين .وهذا يدلُّ دلالة واضحة على الاختلاف بينهما ، ويؤكد وجود الفرق اللغوي باستعمال كلٍّ منهما وهذا ما أشار إليه الإمام الزركشي رحمه الله بقوله : "وقال أكثر النحاة : اللام للتعليل ، ولم يقولوا للسببية ، وقالوا : الباء للسببية ولم يقولوا : للتعليل ، وصرح ابن مالك بان الباء للسببية والتعليل[١] ، وهذا تصريح بأنهما غيران" [٢]. إن أكثر العلل عند النحويين مبناها الإيجاب كنصب الفضلة وما شابهها كخبر كان ، ومفعولي ظن ، ورفع العمدة، وجر المضاف إليه ، وهناك ضرب آخر يُسمَّى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز الحكم ولا يُوجبه كأسباب الإمالة فإنها علة جواز لا وجوب ، فما كان موجبا حكما يسمى علة ، وما كان مجوزا حكما يسمى سبباً[٣] .

خلاصة ما تقدّم :

- ❖ السبب ما يتوصل به إلى غيره ولو بوسائط ، والعلة لها معانٍ يدور القدر المشترك فيها على أنها تكون أمراً مستمداً من أمر آخر ، وأمراً مؤثراً في آخر.
- ❖ من جهة الإطلاق والاستعمال حيث نجد أئمة النحو يفرقون بينهما فاستخدموا التعليل ، والسببية بمعنيين متغايرين.
- ❖ إن أكثر العلل عند النحويين مبناها الإيجاب ، فما كان موجباً حكما يسمى علة ، وما كان مجوزاً حكماً يسمى سبباً.

ثانياً: الفرق بين السبب والعلة من جهة الاصطلاح الكلامي.

المراد بهذا الفرق هو بيان اختلاف مصطلح السبب والعلة عند المتكلمين ، وقد أشار إلى هذا الفرق الإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي رحمه الله من جهتين : "الأولى : حصول السبب عند الشيْ لا به والعلة بخلافه . والثانية :تأخر المعلول عن العلة بغير واسطة والسبب يقتضي الحكم بواسطة أو بغيرها" [٤].

---

(١) ينظر ألفية ابن مالك ،(٢/٧٥٥).

(٢) البحر المحيط ، الزركشي ، تحقيق عبد الستار أبو غدة ، ط، وزارة الشؤون الإسلامية الكويتية الثانية ١٤١٣هـ (٧/١٤٧).

(٣) ينظر : الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، الناشر : عالم الكتب – بيروت ، تحقيق : محمد على النجار ، ١/ ١٦٤.

(٤) ينظر: شرح العضد على ابن الحاجب لعضد الدين الإيجي الشافعي, ط الأزهرية .

فالفرق بين العلة والسبب : أن من العلة ما يتأخر عن المعلول كالربح وهو علة التجارة ، يتأخر ويوجد بعدها ، والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك : لِمَ تتجر ؟ قلت : للربح .

المبحث الثاني: موقف المتكلمين من نظرية السببية.

المطلب الأول: موقف المعتزلة من نظرية السببية:

إن نظرية السببية عندهم يتجاذبها أكثر من طرف ، فهي من القضايا الجوهرية التي ميزتهم عن باقي الفرق الإسلامية، من حيث أنها- بالنسبة أليهم- دعامة الإثبات على أن العباد يخلقون أفعالهم على الحقيقة. فرابطة السببية عند المعتزلة تختلف عن رابطة العلية بفارق جوهري ، هو أن العلة العقلية تكون مقارنة للحكم غير مسبوقة ولا منفصلة عنه، أما السبب فإنه يأتي متقدماً على المسبب ، كما يصح وجوده من دونه ، والعلة لا يتوقف إيجابها على شرط أو معنى أخر ، فهي مؤثرة بذاتها في المعلول، لذا استحال وجودها مع انتفاء حكمها في بعض الأعيان أو بعض الأوقات ، أمّا السبب وإن كان له تأثير ، فإنّه ليس تأثيراً ذاتياً ، لتوقُّفه على جملة من الشروط التي لولاها لكان السبب وصفاً معطلاً عن التأثير[١].

وعندهم يطلق لفظ السببية على العلة مجازاً فيستعمل في كل ذات أوجب حالاً لغيرها ،ففي هذا يستعمل على الحقيقة . أمّا استعماله على المجاز إذا كانت العلة مؤثرة في الأسم [٢]. واتفقوا على أن الأسباب المادية – في الطبيعة – يسري عليها قانون العلية دون السببية ؛ لأنّ " المعلول صادر عن العلة وجوبا، أمّا المسبب فأنه صادر عن السبب اختياراً ، ذلك أن السببية تتمثل في المتولدات الإنسانية القائمة على الاختيار والروية من جانب الفاعل، أما المتولدات في مجال الطبيعة ، فالعلاقة بين الآثار والمؤثرات تقوم على أساس العلية ، حيث يتوافر فيها التلازم الضروري والوجوب، من حيث إنّها علاقة صماء خالية من العلم والاختيار "[٣].

فالنار مؤثرة في إيجاد الإحراق، بخاصية أودعها الله فيها [٤] ، فلا تكون العناصر المختلفة والمتنوعة مؤثرة بنفسها وإنّما مؤثرة بقوة الله ,بل لذاتها تكون كذلك, بما لها من

---

(١) المعنى في أبواب التوحيد والعدل لأبي الحسن عبد الجبار الهمداني المعتزلي ، تحقيق مصطفى السقا، ومراجعة ابراهيم مدكور ، أشرف على تحقيقه طه حسين، القاهرة ، الدار المصرية لتأليف ، ط، ١٣٥٨هـ / ١٩٦٥م ،٧٠٥/٢.

(٢) ينظر : المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٧٠٤-٧٠٥

(٣) القضاء والقدر الدسوقي ٢٧٥/٢ .

(٤) ينظر: شرح الجوهرة ، ص: ٩٨- ٩٩ .

خصائص التأثير [١]. هذا في الشيْ المشاهد أما أفعال الإله فيرى أكثر المعتزلة أن هذه العلاقة تذهب حتميتها.

ولا شكّ أنه الراجح في إيجاد الأسباب ولا مسببات ، جرت بعضُ افعاله تعالى ، كالنار التي لم تؤثر في إبراهيم الخليل عليه السلام كما أن في إيجاد المسببات ولا أسباب ، حصلت أفعاله ايضاً مجرى ذلك ، كخلقه لآدم (عليه السلام) من غير ذكر ولا أنثى ، وخلقه لعيسى(عليه السلام) من غير أب، لتكون العلاقة بينهما علاقة اقتران ، وهو ما ترجح عند الأشاعرة ، وقصرها المعتزلة على أفعال الإله [٢].

وقد غالى بعض المعتزلة بجعل العلاقة بينهما أي الأسباب والمسببات علاقة العلة بالمعلول لا علاقة السبب بالمسبب , وممّن يرى ذلك معمر بن عباد[٣] ، الذي يرى أن الطبيعة لها تأثير مستقل ، فكلُّ خاصية من خصائصها لها تأثير مستقل ، بل هي موجبة على الله تعالى في فعله[٤] , وهو ما رجّحه القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ) في أول أمره[٥] ، حيث يرى هو الآخر أن الطبيعة لها تأثير مستقل وخالف جمهور المعتزلة في ذلك .

بينما ذهب القاضي خلاف هذا الرأي فيعتقد أن الطبيعة لها تأثير مستقل ولا يمكن إنكار ذلك التأثير وإن كانت خاضعة للخالق الذي لا يفعل ما يتعارض مع ذلك التأثير الذي أوجده فيها ، ولم يكتفِ القاضي بهذا الأمر بل انتقد شيخه أبا علي الجبائي في قطع هذه الحتمية عن أفعاله تعالى وساق الأدلة على بطلان مذهب شيخه . [٦].

واستدلَّ القاضي فيما ذهب إليه أنّ السبب يولد ما يولد لما يرجع إليه ليس كحال الفاعل ولا يتخلّف المسبب عنه إلّا أن يوجد عارض يعترضه من التولد [٧]. ولا يرى

---

(١) ينظر: حاشية اللبناني على شرح الجلال ، ٩٤/١ .

(٢) ينظر : القضاء والقدر ، الدسوقي : ٢٥٠/٢.

(٣) معمر بن عباد السلمي ، رأس فرقة المعمرية من المعتزلة ينظر مقالاته في طبقات المعتزلة " ٥٤-٥٦" الفرق بين الفرق ص١٥١-١٥٥، الملل والنحل ٦٥/١_٧٠.

(٤) ينظر : المجموع ، القاضي عبد الجبار : ١/ ٣٩٩.

(٥) ينظر : القضاء والقدر ، الدسوقي : ٢/ ٢٥٠.

(٦) القضاء والقدر ، الدسوقي : ١/ ٤١٥.

(٧) ينظر : شرح الأصول الخمسة، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ص: ٣٨٨ ، تحقيق وتقديم عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، ط. ٣/ ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

القاضي فعل العبد بذلك فقد ثبت أنه تعالى يقع فعله ابتداء كذلك يقع تولدا ، ووضع لذلك فوارق ، يتميّز بها فعل الغائب عن الشاهد [١].

أمّا مذهب المعتزلة في أفعال الشاهد فيقوم على السببية لا العلية ، ذلك أن الفعل يحدث باختيار الفاعل إن شاء فعله ، وإن شاء لم يفعله ، وهو ما جعلهم يجمعون على أن أفعال العباد مخلوقة [٢]. ولما كانت الأسباب تسبق المسببات بقدر ما كانت القدرة الحادثة تسبق الفعل ولا تقع مقارنة له ايضاً [٣] ، بعكس مَن يرى أن القدرة الحادثة المخلوقة تكون مقارنة للمقدور كمقارنة العلة للمعلول وهو مذهب قريب من مذهب الجبرية ،لأنّ حدوث الفعل يقوم على قاعدة السببية وهذا يظهر وجوده من منطلق ان المسبب منفصل عن السبب كالعلة التي تكون مقارنة للمعلول[٤].

والحادث الذي يستند على العلية لا يرجع إلى حادثية القدرة ، بل ينسب إلى[٥].

اذاً فالأسباب عند المعتزلة تؤثر في مسبباتها ، وأن السبب يوجب المسبب ، والعلة توجب المعلول ، وفي هذا يقول القاضي عبد الجبار : "إن السبب يوجب المسبب إذا احتمله المحل" [٦]. وهذا القول باطل ؛ لأنّ الأسباب قد تتخلف فلا تقع ، وقد تدفع بأمور أخرى تكون نظيرة هذه الأسباب أو أقوى منها مع بقاء مقتضى السببية فيها كما تصرف كثير من أسباب الشر بالدعاء والتوكل والصدقة والذكر والاستغفار والعتق والصلة، وتُصرف كثير من أسباب الشر بعد انعقادها بضد ذلك وقد ينعقد السبب التام ولا يقع مسببه إذا شاء الله تعالى عدم وقوعه ، فإنّ السبب لا يوجب المسبب حتى مع عدم المشيئة وذلك لكون النار تحتمل قوة الإحراق ومع ذلك تخلّفت عندما وضع فيها الخليل (عليه السلام) كما في قوله تعالى :﴿ الشُّورَى الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الْجَاثِيَةِ الأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ الْحُجُرَاتِ ﴾[٧].

المطلب الثاني: موقف الأشاعرة من نظرية السببية :

ليس هناك تلازم ضروري بين الأسباب والمسببات أو العلة والمعلول عند الأشاعرة، كما وضحه الغزالي والبغدادي ويوضح ابن رشد ذلك فيقول : "الأسباب الذاتية لا يُفهم

---

(١) ينظر: المجموع ، القاضي عبد الجبار : ١/٤١٩-٤٢٠.

(٢) ينظر : شرح الأصول الخمسة ص : ٣٠٤.

(٣) المصدر نفسه ص:٣٩٠.

(٤) موسوعة المصطلحات ١/٦٢٧ .

(٥) ينظر : أصول الدين البغدادي ص: ١٣٩ دار الكتب العلمية ، ط٢/ ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

(٦) المغني ٨/ ١٦٩.

(٧) الأنبياء: ٦٩.

الموجـود إلا بفهمهمـا ، فإنـه مـن المعـروف بنفسـه أن للأشـياء ذوات وصـفات ، هـي التـي اقتضـت الأفعـال الخاصـة بوجـود موجـود ، وهـي التـي مـن قِبَلِهـا اختلفـت ذوات الأشـياء وأسـماؤها وحـدودها، فلـو لـم يكـن لـه طبيعـة تخصـه لمـا كـان لـه اسـم يخصّـه ولا حـد ، وكانـت الأشـياء كلهـا شـيئا واحـدا ولا شـيئا واحـدا ، لأن ذلـك الواحـد يسـأل عنـه، هـل لـه فعـل واحـد يخصـه أو انفعـال يخصـه أو لـيس لـه ذلـك ، فـإن كـان لـه فعـل يخصـه فهنـا أفعـال خاصـة، صـادرة عـن طبـائع خاصـة، وإن لـم يكـن لـه فعـل واحـد يخصّـه فالواحـد لـيس بواحـد ، واذا ارتفعـت طبيعـة الواجـد ارتفعـت طبيعـة الموجـود، واذا ارتفعـت طبيعـة الموجـود لزم العدم"[1].

ومعلـوم أن إثبـات تلـك الخصـائص ومـا يلـزم عنهـا مـن تـأثير وسـببية لا يتعـارض مـع الاعتقـاد بـأن الله هـو الـذي خلـق الاشـياء ، وجعـل لكـل منهـا مـا يخـتص بـه مـن تـأثير ، يترتـب عليـه أن يكـون سـببا لأمـر معـين ، حسـب تقـدير الله لـه ، كـالحرارة فـي النـار، والبـرودة فـي الـثلج، وهكـذا فـي كـل مخلـوق . ويترتـب علـى ذلـك أنـه إذا كـان الأصـل إثبـات مـا للأشـياء مـن خصـائص وتـأثير، وأن ذلـك هـو مقتضـى السُـنة الجاريـة، إلا أن تلـك السُـنة محكومـة بـإرادة الله تعـالى ، فـإذا أراد سـبحانه سـلب تلـك الأشـياء خواصـها لـم يكـن لهـا التـأثير الـذي كـان لهـا قبـل ذلـك ، كمـا جعـل الله النـار بـردا وسـلاما علـى إبـراهيم – عليه السلام– ، لكن هذا أمرٌ خارقٌ لا ينفي السُنة الجارية .

وبهـذا يمكـن إثبـات السـببية، ومـا يقتضـيه ذلـك مـن إثبـات الـتلازم بـين الأسـباب والمسـببات، مـع الاعتقـاد أن ضـرورة الـتلازم بـين الاسـباب والمسـببات ليسـت مطلقـة ، أو راجعـة للسـبب ذاتـه ، بحيـث لا يمكـن تخلـف الـتلازم بينهمـا بحـال ، بـل يمكـن ألا يوجـد المسـبب وإن وجـد السـبب إذا أراد الله ذلـك ، وهـذا إنّمـا يكـون إذا أراد الله خـرق السُـنن الجاريـة ، لأمر تقتضيه حكمته تعالى .

المبحث الثالث: أثرها على الفكر العقائدي .

المطلب الأول: الأثار المترتبة على رد نظرية السببية على الفكر العقائدي.

ممّـا تقدم مـن مـذهب الأشـاعرة يُعلـم أنهـم قـد جعلـوا الـترابط بـين الأسـباب والمسـببات تجـري وفقـا للعـادة ولـيس هنـاك تـرابط حقيقـي بينهمـا ، لـذلك أثـرّ هـذا القـول علـى الفكـر العقائـدي عنـد الأشـاعرة وهـذه جملـة مـن الآثـار :– جحـد الضـروريات ، وقـدح فـي العقـول والفطـر ، إبطال مبادئ العلوم .

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الإفراط في نظرية السببية على الفكر العقائدي.

(١) تهافت التهافت لابن رشد : ص (٥٠٥-٥٠٦).

مـن المعلـوم أن المعتزلـة جعلـوا التـرابط بـين الأسـباب والمسـببات حتميـاً فهـم يَـرون أنهـا تـؤثر فـي مسـبباتها، وأن السـبب يُوجـب المسـبب، والعلـة توجـب المعلـول وهـذا القـول باطل , **ومجمل الآثار المترتبة على قول المعتزلة هي :**

اولاً: الاضطراب في ربط الأسباب بالمسببات.

تبـين ممّـا سـبق ذكـره مـن أقـوال المعتزلـة فـي السـببية ، أن وجـود هـذه الموجـودات بـذلتها مـرتبط بالخـالق إذ هـو موجـدها . فكيـف تكـون مرتبطـة فـي وجودهـا بـه تعـالى مسـتقلة بتأثيرهـا، فـي حـين إنّ مبـدأ الارتبـاط مـن حيـث الـذات يسـتلزم الارتبـاط مـن حيـث الفعـل والتـأثير. وبعبـارة أخـرى ، فإنـه إذا كـان وجـود هـذه الموجـودات مرتبطـاً بـالله ، فمـن بـاب أولى وأحرى أن يكون تأثيرها غير مستقل عنه تعالى ، وإلا أصبح قولهم متناقضاً .

ثانياً: الشرك في الأفعال مع الله تعالى.

إذ المعتقد باستقلال الفاعل فـي فعلـه يعـارض مـا دلّـت عليـه الآيـة الكريمـة مـن أنّـه لـيس لـه شـريك فـي ملكـه وسـلطانه ، إذ يقـول تعـالى : ﴿المُؤْمِنُونَ الْنُّوْرِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ القَصَصِ العَنْكَبُوتِ الرُّوْمِ لُقْمَانَ السَّجْدَةِ الأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يسٓ الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ غَافِرٍ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ الدُّخَانِ الجَاثِيَةِ﴾[1] " وإلا أصـبح الكـون – علـى قـولهم – مقسـماً إلـى قسـمين، جـزء منـه ملـك للعلـل والأسـباب والمـؤثرات والقـوى وجـزء إلـى الله تعـالى . فـأي شـرك أظهـر وأبـين مـن الشـرك فـي التـدبير والتـأثير علـى وجـه الاسـتقلال . وفـي هـذا المعنـى يقـول ابـن حـزم (ت٤٥٦هـ):"فاعلموا أنّ هـذا الفاسـق (يقصـد معمـر)[2] قـد أخـرج نصـف العـالم عـن خلـق الله تعـالى؛ لأنّـه لـيس للعـالم شـيء إلا الجـواهر الحاملـة، والأعراض المحمولة فقط، فالنصف الواحد عنده غير مخلوق" [3].

ثالثاً: تناقض التولد.

فالمعتزلـة أنفسـهم متناقضـون فـي فهـم التولـد ، ولمَـن ينسـب ؟ هـل إلـى الله تعـالى ؟ أم للطبيعـة ؟ أم للفاعـل نفسـه ؟ أم أنـه ينسـب إلـى لا فاعـل أصـلاً[4] ؟. فهـذا المـذهب أداهـم إلى التناقض في هذه النظرية .

---

(١) (الإسراء ١١١).

(٢) يقـول ابـن حـزم : "(وكـان معمـر ايضـاً يـزعم ان الله تعـالى لـم يخلـق شـيئاً مـن الالـوان ، ولا طـولا ولا عرضـاً ، ولا طعمـاً ولا رائحـة ، ولا خشـونة ولا أملاسـاً ، ولا حسـناً ولا قبيحـاً ، ولا صـوتاً ، ولا قـوة ولا ضـعفاً ، ...وأن كـل ذلـك فعـل الاجسـام التـي وجـدت فيهـا هـذه الاعـراض بطباعهـا)" ينظـر: الفصـل فـي الملل ٤/ ١٤٧– ١٤٨.

(٣) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ابن حزم ١٤٨/٤.

(٤) ينظر : المغني في أبواب التوحيد والعدل ٩/ ١٠– ٢١ ، والفصل ، ٣٧/٥.

الترجيح : وبعد عرض رأي الفريقين أقول .

إن الله–تعالى– خلق المخلوقات بأسباب، وشرع للعباد أسبابا ينالون بها مغفرته ورحمته وثوابه في الدنيا والأخرة ، فمن ظن أنه بمجرد توكله مع تركه ما أمره الله به من الأسباب يحصل مطلوبه ، وأن المطالب لا تتوقف على الأسباب التي جعلها الله أسبابا لها فهو على غلط . قال ابن القيم رحمه الله تعالى :"والله أمر بالقيام بالأسباب فمن رفض ما أمره الله أن يقوم به فقد ضاد الله في أمره ، وكيف يحلُّ لمسلم أن يرفض الأسباب كلها" [(١)].

وذلك لأنّ إسقاط الأسباب والإعراض عنها ، وعدم مباشرتها بحجة التوكل على الله يفضي بفاعل ذلك إلى مخالفة الشرع ؛ فإن الله–تعالى– قد أمر بالأخذ بالأسباب ، فمن أعرض عنها فإنما يعرض عما امره الله تعالى .

فالالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسبابا نقص في العقل والإعراض عن الأسباب المأمور بها قدح في الشرع ، فعلى العبد أن يكون قلبه معتمدا على الله لا على سبب من الأسباب ، والله ييسر له من الأسباب ما يصلحه في الدنيا والاخرة ، فإن كانت الأسباب مقدورة له ، وهو مأمور بها فعلها مع التوكل على الله كما يؤدي الفرائض وكما يجاهد العدو ويحمل السلاح ويلبس جُنَّة الحرب، ولا يكتفي في دفع العدو على مجرد توكله بدون أن يفعل ما أمره الله به من الجهاد ، ومَن ترك الأسباب المأمور بها فهو عاجز مفرط مذموم[(٢)].

ومن هذا يتبين لنا أن الله خلق الأشياء مرتبة على أسباب، وأمرنا ان نأخذ بهذه الأسباب إذا كانت ممكنة لنا مع الاعتماد على الله تعالى لا على الأسباب ، فيكون حال قلبه قيامه بالله لا بها وحال بدنه قيامه بها، وهذه هي حقيقة التوكل يباشر المسلم الأسباب ، وثقته بالله واعتماده عليه كالفلاح في أرض تسقى بماء المطر يحرث الأرض ويلقي البذور واعتماده على الله في إنزال المطر وإخراج الزرع . وليكن معلوما أن السبب يستوجب مسببه إذا توفرت شروطه وانتفت موانعه، فالأكل مثلا سبب للغذاء والشبع واستدامة الحياة، وليكن بشرط صلاحية أعضاء الإنسان الضرورية لتلقي الطعام والاستفادة منه وانتفاء الموانع التي تعيق عمل هذه الأعضاء في انتفاعها من الأكل .

قال الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ):"وأما إذا لم تفعل الأسباب على ما ينبغي ولا استكملت شرائطها ولم تنتف موانعها فلا تقع مسبباتها شاء المكلف أو أبى ، لأن المسببات ليس

(١) مدارج السالكين ، ٣ / ٤٧٨.

(٢) ينظر : مجموع الفتاوى ٨/ ٣٥٩ .

وقوعها أو عدم وقوعها باختياره، وأيضا فإن الشارع لن يجعلها أسبابا مقتضيه لمسبباتها إلا مع وجود شرائطها وانتفاء موانعها فإذا لم تتوفر لم يستكمل السبب أن يكون سببا شرعيا سواء عليها أقلنا أن توافر الشروط وانتفاء الموانع اجزاء اسباب أم لا فالثمرة واحدة" [١] .

فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع، وهذا الأمر فيه تنبيه للعبد حتى لا يقول أخذت بالأسباب ولم تتحقق النتائج؛ لأنّه ليس شيء من الأسباب مستقلا بمطلوبة، بل لابدَّ من انضمام أسباب أخرى إليه وهي التي تسمى بالشروط ، ولا بدَّ من انتفاء الموانع التي تمنع من تحقق النتائج المترتبة على هذه الأسباب .

فلا بدّ من تمام الشروط وزوال الموانع وكل ذلك بقضاء الله وقدره وليس شيء من الأسباب مستقلا بمطلوبة بل لابدّ من انضمام أسباب أخرى إليه ولا بدّ أيضا من صرف الموانع والمعارضات عنه حتى يحصل المقصود فالمطر وحده لا ينبت النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك ، ثم الزرع لا يتمّ حتى تصرف عنه الآفات المفسدة له والطعام والشراب لا يغذي إلّا بما جعل الله في البدن من الأعضاء والقوى.

وكذلك إذا كان الإنسان عاجزاً عن بعض الواجبات فإنها تسقط عنه كمَن عجز عن القيام أو القراءة أو الركوع أو السجود أو شدة العروق واستقبال القبلة أو غير ذلك ؛ سقط عنه ما عجز عنه ، بل ينبغي أن يعرف أن الاستطاعة الشرعية المشروطة في الأمر والنهي لم يكتفِ الشارع فيها بمجرد المكنة ولو مع الضرر بل متى كان العبد قادراً على الفعل مع ضرر يلحقه جعل كالعاجز في مواضع كثيرة من الشريعة .

فعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي (ﷺ) قال: "مَن عاد مريضا لم يحضر أجله فقال سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلّا عافاه الله من ذلك المرض"[٢]. فهذا تعليم من النبي (صلى الله عليه وسلم) لأمته أن يعتمدوا على ربهم مع الأخذ بالأسباب المشروعة فإنّ الله عز وجل هو الشافي لا شفاء إلا شفاءه وقد كان النبي(ﷺ) يدعو ربه بالشفاء ، لأنّه هو الذي يملك الشفاء ، والشفاء بيده تبارك وتعالى قال (ﷺ) لسعدٍ :"اللهم اشفِ سعداً، اللهم اشفِ سعداً، اللهم اشفِ سعدا" [٣] . وقد كان النبي (ﷺ) يرقي بعض أصحابه ويطلب الشفاء من الله الشافي فيقول :"بسم الله تربة

---

(١) الموافقات ٢١٨/١.

(٢) اخرجه الامام احمد في مسنده ، رقم الحديث (٢١٨٢) ، ٥٢/٢.

(٣) اخرجه مسلم في صحيحه ، باب الوصية بالثلث ، (رقم الحديث ١٦٢٨) ، ١٢٥٠/٣.

أرضنا بريقة بعضنا يشفي سقيمنا بإذن ربنا"[١] . وقد أوضح (ﷺ) أن الله هو الذي أنزل الدواء وهو الشافي فقال (ﷺ):"ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء" [٢] .

وقال(ﷺ) فيما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنهما أنّه قال :" لكلّ داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل" [٣] .

وجاءت الأعراب فقالت : يا رسول الله ألا نتداوى؟ فقال (ﷺ) :"نعم يا عباد الله تداووا ، فإنّ الله لم يضع داء إلّا وضع له شفاء أو دواء ، إلّا داء واحدا" فقالوا يا رسول الله ما هو ؟ قال :"الهرم" [٤].

فقد تضمّنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب والمسببات وإبطال قول مَن أنكرها ويجوز أن يكون قوله (ﷺ) :"لكلِّ داء دواء" على عمومه حتى يتناول الأدواء القاتلة والأدواء التي لا يمكن للطبيب أن يبرئها ويكون الله عز وجل قد جعل لها أدوية تبرئها ، ولكن طوى علمها عن البشر ولم يجعل لهم إليه سبيلا لأنّه لا علم للخلق إلا ما علمهم الله [٥] .

فالله عز وجل هو الشافي الذي يشفي من يشاء ويطوي علم الشفاء عن الأطباء إذا لم يرد الشفاء فنسأل الله الذي لا إله إلّا هو بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يشفي قلوبنا وأبداننا من كلّ سوء ويحفظنا بالإسلام إنّه ولي ذلك والقادر عليه ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم .

الخاتمة

وبعد هذا العرض الموجز يتبين لنا :

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الطب ، باب رقية النبي محمد (ﷺ) رقم الحديث (٥٧٤٥)، ومسلم في صحيحه ، كتاب السلام رقم الحديث(٢١٩٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الطب ، باب ما أنزل الله داء إلّا أنزل له شفاء ، رقم الحديث (٥٦٧٨) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب السلام ، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي ، رقم الحديث (٢٢٠٤).

(٤) أخرجه أبو داود ، كتاب الطب رقم الحديث (٣٨٥٥)، ٣/٤ ، وابن ماجه كتاب الطب (١١٣٧/٢) . ينظر صحيح الترمذي ٢٠١/٢، وصحيح ابن ماجه ٢٥٢/٢.

(٥) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد ١٤/٤.

١- إنّ كلا الفريقين أعني المعتزلة والأشاعرة- أرادوا تنزيه الباري عز وجل ، فالمعتزلة أرادوا أن لا ينسب الشر أو ما لا يليق به تعالى إلى ذاته المقدسة فأعملوا جانب العدل فأخطأوا التنزيه ، والأشاعرة أرادوا أن لا يثبت مع الله تعالى فاعل آخر يستقل بفعله فيؤدي إلى الشرك في الخالقية ولكن جانبوا الصواب وأبعدوا العقل عن دائرته في هذا الجانب.

٢- إن المعتزلة جعلوا الترابط بين الأسباب والمسببات حتمياً واضطربوا في التفريق بينه وبين العلة، ثم اختلفوا في الفعل المتولد كما تقدم بيانه .

٣- اختلف المعتزلة أنفسهم في قانون السببية والعلية هل يجري في أفعال الرب سبحانه وتعالى أو يجري في الإنسان أو في كليهما.

٤- ترتّب على مذهب المعتزلة من ربط الأسباب بالمسببات أن تكون القدرة أي قدرة العبد على الفعل سابقة له غير مقارنة له بخلاف الأشاعرة الذين جعلوا القدرة مقارنة للفعل لا تسبقه ؛ وهذه نتج منها أنهم جعلوا الأسباب تعمل عند المسببات لا بها.

٥- ترتّب على مذهب المعتزلة أن الانسان يخلق فعله، وليس الخالق له هو الله تعالى ممّا جعل خصومهم يشنِّعون عليهم القول في ذلك الأمر ، وإن التوفيق والخذلان ليس من الله تعالى بخلاف الأشاعرة الذين جعلوا التوفيق من الله تعالى وكذا الخذلان وهو الحق.

٦- ترتّب على كلّ مذهب من المذهبين أثار وقد بينت بعضاً منها في هذه العجالة.

٧- إن الراجح من القولين أن هناك ترابطاً بين الأسباب والمسببات وأن الله خلق الأشياء مرتبة على أسباب، وأمرنا أن نأخذ بهذه الأسباب إذا كانت ممكنة لنا مع الاعتماد على الله تعالى لا على الأسباب ، فيكون حال قلبه قيامه بالله لا بها وحال بدنه قيامه بها، وهذه هي حقيقة التوكل أن يباشر المسلم الأسباب، وثقته بالله واعتماده عليه كالفلاح في أرض تسقى بماء المطر ويحرث الأرض ويلقى البذور واعتماده على الله في إنزال المطر وإخراج الزرع والله أعلم .

المصـادر

القرآن الكريم

١. الإبهاج، علي بن عبد الكافي السبكي ، دار الكتب العلمية ن بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٤هـ.

٢. الإحكام في أصول الاحكام، علي بن محمد الآمدي ، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي ، طبعة ١٤٠٢هـ.

٣. إحياء علوم الدين ، أبو حامد محمد الغزالي (ت٥٥٥) ، دار المعرفة ، بيروت.

٤. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، لأبي المعالي عبد الملك الجويني ، تحقيق: أسعد تميم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥. أصول الدين ، عبد القاهر البغدادي ، الطبعة الأولى ، مطبعة الدولة ، ١٩٢٨م.

٦. الأعلام ، خير الدين الزركلي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩م.

٧. الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي ، تحقيق إبراهيم أكاه انقرة سنة ١٩٦٢.

٨. البداية والنهاية، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي أبو الفداء إسماعيل ابن كثير ، مطبعة السعادة، مصر.

٩. تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت.

١٠. التحبير شرح التحرير لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي الحنبلي ، تحقيق أحمد السراح، ط. الراشد الأولى ١٤٢١هـ.

١١. تذكرة الحفاظ الذهبي ، تصحيح / عبد الرحمن المعلمي اليماني ، حيدر آباد الكن ، الهند ، ط/١ ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م ، تفسير ابن كثير.

١٢. التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ، ت / إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط/١، ١٤٠٥هـ.

١٣. تفسير القرطبي ، المسمى الجامع لأحكام القرآن طبعة دار الشعب ، القاهرة ، وطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت.

١٤. تهافت التهافت ، للقاضي أبي الوليد محمد بن رشد ، تحقيق: الأستاذ د. سليمان دنيا ، دار المعارف – مصر ، الطبعة الثانية ، عام : (١٩٦٩م).

١٥. تهافت الفلاسفة ، شرح جوهرة التوحيد (جزءان) ط١, دار الثائر دمشق ١٤١٥هـ.

١٦. جامع البيان في تأويل القرآن محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبري المحقق : أحمد محمد شاكر, مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٧. حاشية العطار على شرح الخبيصي المحلي، أبو السعادات حسن العطار ، دار الكتب العلمية، ط/١ ، ١٤٢٠هـ.
١٨. الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، الناشر : عالم الكتب – بيروت ، تحقيق : محمد علي النجار.
١٩. خطط المقريزي المسمى " الواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" ، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي ، دار صادر – بيروت .
٢٠. ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب ، طبع بذيل طبقات الحنابلة ، ت/محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت.
٢١. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية ، مصر ، ط/٢، ١٩٥٠م.
٢٢. سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي ، ت/شعيب الأرناؤوط ومحمد العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط/٩، ١٤١٣هـ.
٢٣. الشجرة الزكية في الأنساب وسيرة آل بيت النبوة . يوسف جمل الليل . الرياض : دار الحازمي للطباعة والنشر ، شذرات الذهب.
٢٤. شذرات الذهب ، ابن العماد الحنبلي ، ت/ عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط/١، ١٤٠٦هـ.
٢٥. شرح البيجوري على جوهرة التوحيد ، إبراهيم البيجوري ، القاهرة ، ١٩٦٤م.
٢٦. شرح الخريدة البهية ، سيدي أحمد الدردير ، وحاشية العلامة الصاوي عليه ، مطبعة الاستقامة ، مصر.
٢٧. شرح العضد على ابن الحاجب لعضد الدين الإيجي الشافعي ، ط. الأزهرية.
٢٨. شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي الحنبلي ، تحقيق نزية حماد، محمد الزحيلي ، ط. العبيكان ١٤١٨هـ.
٢٩. شرح جوهرة التوحيد المسماة تحفة المريد لإبراهيم البيجوري ، دار الكتب العلمية ، ط١/١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٣٠. الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين ، ط/٤، ١٩٩٠م.
٣١. صحيح البخاري، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض ط/١، ١٤١٧هـ.
٣٢. صحيح الترمذي ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف، الرياض ، ط/١.
٣٣. صحيح سنن ابن ماجة ، ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف، الرياض ، ط/١.
٣٤. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، السخاوي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت.
٣٥. طبقات الشافعية ابن السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي ، ت . ٧٤٨هـ ، ت . محمود الطناحي ، بيروت.
٣٦. طبقات المعتزلة ، لابن المرتضى ، تحقيق سوسنة ديفلد ، دار المنتظر بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.
٣٧. طبقات المفسرين ، الداوودي ، محمد بن علي بن أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
٣٨. طبقات المفسرين ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ.
٣٩. غاية المرام في علم الكلام ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، القاهرة سنة ١٣١٩هـ ، ١٩٧١.
٤٠. الفتاوى الكبرى، شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الدمشقي ، قدم له وعرف به حسين محمد مخلوف، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.

٤١. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، الشيخ عبد الله مصطفى المراغي ، ط٢، طبعة محمد أمين دمج ، بيروت.
٤٢. الفرق بين الفرق ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط/٢، ١٩٧٧م.
٤٣. الفهرست ، محمد بن إسحاق بن النديم، دار المعرفة، بيروت ، طبعة ١٣٩٨هـ .
٤٤. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني أحمد بن غنيم بن سالم المالكي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ ، ١٩٨٦م.
٤٥. القضاء والقدر في الإسلام لفاروق الدسوقي ٢٧٥/٢ بيروت : المكتب الإسلامي ، ط١٤٠٦/٢ هـ . ١٩٨٦م.
٤٦. كبرى اليقينيات الكونية ، ط٣ ، دار الفكر سنة ١٣٩٤.
٤٧. كشاف القناع عن متن الاقناع، البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ، تحقيق : هلال مصيلحي مصطفى هلال دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ.
٤٨. الكشف والبيان أبو اسحاق أحمد بن محمد الثعلبي تحقيق: إمام أبي محمد بن عاشور ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م الطبعة الأولى.
٤٩. الكليات ، أبو البقاء أيوب بن وسى الحسيني الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري ، دار النشر: مؤسسة الرسالة– بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٥٠. اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١.
٥١. لسان العرب الإمام العلامة ابن منظور جمال الدين أبو الفضل، دار صادر, بيروت، ط/١.
٥٢. لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت/دائرة المعارف النظامية ، لهند ، مؤسسة الإعلامي ، بيروت ، ط/٣، ١٤٠٦هـ.
٥٣. مختار الصحاح، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، ت/محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيرت ، طبعة ١٤١٥هـ.
٥٤. مختصر مقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ، مصطفى صبري ، دار لسلام سنة ١٤٠٧ هـ .
٥٥. مدارج السالكين ين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية ، ت/محمد حامد الفقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط/٢، ١٣٩٣هـ.
٥٦. المستصفى في علم الأصول ، أبو حامد محمد الغزالي ، مكتبة الجندي ، مصر ، بلا.
٥٧. مسند الإمام احمد ، ت/المكتب الاسلامي ، بيروت ، مؤسسة قرطبة.
٥٨. المصباح المنير، أحمد بن علي الفيومي ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م.

Sources

The Holy Quran

1. Al-Abhaj, Ali bin Abd Al-Kafi Al-Sobky, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, i / 1, 1404 AH.
2. Rulings on the Fundamentals of Rulings, Ali bin Muhammad Al-Amdi, Commentary by Sheikh Abd Al-Razzaq Afifi, The Islamic Office, Edition 1402 AH.
3. The Revival of Sciences of Religion, Abu Hamid Muhammad Al-Ghazali (d. 555), Dar Al-Maarifah, Beirut.

4. Guidance to the Signs of Evidence in the Fundamentals of Belief, by Abu Al-Maali Abd Al-Malik Al-Juwaini, Investigation by: Asaad Tamim, Cultural Books Foundation, Beirut, First Edition, 1405 AH - 1985 AD.
5. Fundamentals of Religion, Abd al-Qaher al-Baghdadi, i / 1, al-Dawla Press, 1928 CE
6. Al-Alam, Khair El-Din Al-Zarkali, Beirut, 3rd Edition, 1969 AD.
7. Economy in Belief, Al-Ghazali, Investigation by Ibrahim Akah Ankara in 1962.
8. The Beginning and the End, Abu Zakaria Yahya bin Sharaf al-Nawawi, Abu al-Fida Ismail Ibn Kathir, Al Saada Press, Egypt.
9. The History of Baghdad, Ahmed bin Ali Abu Bakr Al-Khatib Al-Baghdadi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, d.
10. Inking, Explanation of Tahrir, by Ala 'Al-Din Ali bin Suleiman Al-Mardawi Al-Hanbali. Al-Rashed First 1421 AH.
11. The Golden Preservation Ticket, Corrected of Abdul Rahman Al-Muallami Al-Yamani, Hyderabad Al-Kan, India, T / 1, 1395 AH - 1975 AD, Interpretation of Ibn Kathir.
12. Definitions, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Jarjani, T / Ibrahim Al-Abyari, Arab Book House, Beirut, 1/1, 1405 AH.
13. Interpretation of Al-Qurtubi, the Entitled the Collection for the Provisions of the Qur'an, Dar Al-Shaab edition, Cairo, and Dar Al-Kitaab Al-Arabi edition, Beirut.
14. Snap up of Snap up Panic, by Judge Abi Al-Walid Muhammad Ibn Rushd, Investigation by: Professor Dr. Soliman Dunya, Dar Al Ma'aref - Egypt, Second edition, year: (1969 AD.(
15. Snapping up of Philosophers, Explanation of Jawharat Al-Tawheed (two parts) i 1 Dar Al Thaer, Damascus 1415 AH
16. Jami Al-Bayan in the Interpretation of the Qur'an, Muhammad bin Jarir bin Yazid, Abu Jaafar Al-Tabari, the Investigator: Ahmad Muhammad Shaker, The Resala Foundation, first edition, 1420 AH - 2000 CE.
17. Al-Attar's Commentary on the Explanation of Al-Khabisi Al-Local, Abu Al-Saadat Hassan Al-Attar, Dar Al-Kotob Al-Alami, ed / 1, 1420 AH
18. Al-Characteristics, by Abu Al-Fath Othman bin Jani, Publisher: The World of Books - Beirut, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar.
19. Al-Maqrizi's Plans, called "The Preacher and the Consideration by Mentioning Plans and Monuments," by Taqi Al-Din Abu Al-Abbas Ahmad bin Ali Al-Maqrizi, Dar Sader - Beirut.
20. The Tail of the Hanbali Tabaqat, Ibn Rajab, printed with the tail of the Hanbali Tabaqat, T / Muhammad Hamid Al-Fiqi, Dar Al-Maarifa, Beirut.
21. Zad Al Ma'ad in the Guidance of Khair Al-Abad, Ibn Qayyim Al-Jawzia, Egypt, February 2, 1950 AD.
22. Biography of the Rioneers of the Nobles, Shams Al-Din Al-Dhahabi, T / Shuaib Al-Arnaout and Muhammad Al-Arqsousi, Al-Risala Foundation, Beirut, 9 ed., 1413 AH.
23. The Pure Tree in the Genealogy and Biography of the Family of the Prophet. Joseph Camel Night. Riyadh: Al-Hazmi House for Printing and Publishing, Gold Nuggets.
24. Gold Fragments, Ibn Al-Imad Al-Hanbali, T / Abdul-Qadir Al-Arna`out, and Mahmoud Al-Arnaout, Dar Ibn Katheer, Damascus, ed / 1, 1406 AH.
25. Explanation of Al-Bayjouri on the Jawharat Al-Tawheed, Ibrahim Al-Bajouri, Cairo, 1964.

26. Explanation of Al-Kharida Al-Bahiya, Sidi Ahmed Al-Dardir, and the Footnote of Al-Allama Al-Sawy on it, Al-Istiqama Press, Egypt.
27. Explanation of the Upper arm by Ibn Al-Hajib by Ad-Din Al-Aiji Al-Shafi'i, i. Azhar.
28. Explanation of the Enlightening Planet by Ibn Al-Najjar Al-Fotouhi Al-Hanbali, Verification of Nazih Hammad, Muhammad Al-Zuhaili, ed. Obeikan 1418 AH.
29. Explanation of the Jewel of Monotheism that is Called Tuhfat Al-Murad by Ibrahim Al-Bijouri, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1st Edition / 1403AH - 1983AD
30. As-Sahhah, Ismail bin Hammad Al-Gohary, House of Knowledge for the Millions, 4th Edition, 1990 AD.
31. Sahih Al-Bukhari, Muhammad Fuad Abd Al-Baqi, Dar Al-Salam for Publishing and Distribution, Riyadh 1/1, 1417 AH.
32. Sahih Al-Tirmidhi, Muhammad Nasir Al-Din Al-Albani, Al Maaref Library, Riyadh, 1 / ed.
33. Sahih Sunan Ibn Majah, Nasir Al-Din Al-Albani, Knowledge Library, Riyadh, 1 / ed.
34. The Bright Light of the People of the Ninth Century, Al Sakhawi, Dar Al Hayat Library, Beirut.
35. Tabaqat Al-Shafi'i'i Ibn Al-Sobky, Taj Al-Din Abd Al-Wahhab ibn Ali, d. 748 AH, T. Mahmoud Al-Tanahi, Beirut.
36. Tabaqat Al-Mu'tazila, by Ibn Al-Murtadha, edited by Sawsanah Deviled, Dar Al-Muntazer, Beirut, Second Edition 1409 AH - 1988 AD.
37. Tabaqat Al-Mufassireen, Al-Daoudi, Muhammad bin Ali bin Ahmed, Dar Al-Kutub Al-'Aliyyah, Beirut.
38. Tabaqat Al-Mufassireen, Al-Suyuti, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyya, Beirut, Undated.
39. The Goal of Al-Maram in the Science of Speech, edited by Hassan Mahmoud Abd Al-Latif, Cairo in the Year 1319 AH, 1971.
40. Grand Fatwas, Sheikh Al-Islam Abi Al-Abbas Ahmad Ibn Abd Al-Halim Ibn Taymiyyah Al-Harrani Al-Dimashqi, Presented to him and Known by Hussein Muhammad Makhlouf, House of Knowledge, Beirut, Lebanon.
41. Al-Fateh Al-Mubeen fi Tabaqat Al-Islamiyyin, Sheikh Abdullah Mustafa Al-Maraghi, 2nd Edition, Muhammed Amin Damaj edition, Beirut.
42. The Difference between the Teams, Abdul-Qaher Bin Taher Bin Muhammad Al-Baghdadi, Dar Al-Horizon Al-Jadeeda, Beirut, 2/2, 1977 AD.
43. Al-Fihrast, Muhammad Bin Ishaq Bin Al-Nadim, House of Knowledge, Beirut, Edition 1398 AH. Al-Fakhah Al-Dawani on the Message of Ibn Abi Zaid Al-Qayrawani, Ahmed bin Ghoneim bin Salem Al-Maliki, Dar Al-Fikr, Beirut, 1415 AH, 1986 AD.
44. Judgment and Fate in Islam, by Farouk El Desouki, 2/275 Beirut: The Islamic Office, 2nd Edition / 1406 AH. 1986 AD.
45. The Greatest Universal Certainty, 3rd Edition, Dar Al-Fikr, 1394.
46. The Scouts of the Mask, on the Authority of Al-Qana'a, Al-Bahouti, Mansour Bin Yunis Bin Idris, verified by Hilal Musilhi Mustafa Hilal, Dar Al-Fikr, Beirut, 1402 AH.
47. Disclosure and Statement Abu Ishaq Ahmad bin Muhammad Al-Tha'labi, Verified by: Imam Abu Muhammad bin Ashour, House of Revival of Arab Heritage - Beirut - Lebanon - 1422 AH - 2002 AD Edition: First.

48. Al-Colleges, Abu Al-Takhaya Ayoub Bin Wasi Al-Hussaini Al-Kafawi, Verified by: Adnan Darwish - Muhammad Al-Masry, Publishing House: Al-Risala Foundation - Beirut - 1419 AH - 1998 AD.
49. The Kernel in the Sciences of the Book, Ibn Adel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, ed / 1.
50. Lisan Al-Arab, Imam Ibn Manzoor, Jamal Al-Din Abu Al-Fadl, Dar Sader, Beirut, ed / 1.
51. Lisan Al-Meezan, Ahmed bin Ali bin Hajar Al-Asqalani, T / Department of Regular Knowledge, India, Media Foundation, Beirut, ed / 3, 1406 AH.
52. Mukhtar As-Sahah, Muhammad Ibn Abi Bakr Ibn Abd Al-Qadir Al-Razi, T / Mahmoud Khater, Lebanon Library Publishers, PERT, Edition 1415 AH
53. Mukhtasar Muqf Al- Aqil , Science, and the World from the Lord of the Worlds, Mustafa Sabry, Dar Peace 1407 AH, P.13
54. The runways of the walkers are the homes of you whom we worship and you from whom we seek help, Imam Shams Al-Din Ibn Qayyim Al-Jouzia, T / Muhammad Hamid Al-Fiqi, Dar Al-Kitaab Al-Arabi, Beirut, T / 2, 1393 AH.
55. Al-Mustasfi in the Science of Usul, Abu Hamid Muhammad Al-Ghazali, Al-Jundi Library, Egypt, None
56. Musnad of Imam Ahmad, T / Islamic Office, Beirut, Cordoba Foundation.
57. The Illuminating Lamp, Ahmed Bin Ali Al-Fayoumi, Lebanon Library, 1987 AD